

التقديم والتأخير في الاسماء المرفوعة والمنصوبة عند ابن النازم

م.م. خيرالله خميس مصلح المجمع
وزارة التربية / مديرية تربية صلاح الدين

الملخص

سبب اختيار شرح ابن النازم؛ لأن ابن النازم تتلمذ على يد والده وهو أقرب الشروح زمنياً إلى ابن مالك، فهو أول من شرح ألفية والده، وقد قسمت البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تناولت في التمهيد جانباً من حياة ابن النازم وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ومكانة شرحه، وتناولت في المبحث الأول (التقديم والتأخير في الاسماء المرفوعة) وفيه ثلاثة مطالب الأول : التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر وجوبا وجوازا، والثاني: تقديم اللقب على الاسم والكنية، والثالث: التقديم والتأخير في نواسخ الابتداء، وتناولت في المبحث الثاني (التقديم والتأخير في الاسماء المنصوبة) وفيه ثلاثة مطالب: الأول: تقديم المفعول به على الفاعل، والثاني : تقديم الحال على صاحبه، والثالث: تقديم التمييز على صاحبه. وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج. ولم نعرف بالمصطلحات مثل المبتدأ والخبر، والمفعول به والحال والتمييز؛ لأنها غنية عن التعريف وان من اهم المصادر التي اعتمدت عليها في بحثي كتب النحو التي ألفها قبل ابن النازم واهما كتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، واللمع لابن جني، المفصل للزمخشري، وشرح المفصل لابن يعيش، وكتب العلامة ابن مالك وغيرها.

Abstract

The research was divided into an introduction, a preamble, two articles and a conclusion, which dealt in the preamble as part of the life of Ibn Al-Nazim, his elders, his disciples, his writings and the position of his explanation. It dealt with in the first topic (presentation and delay in the filed names), and it has three requirements: the first: presentation and delay in the beginning and the news is obligatory and permissible, and the second: the introduction of the title on the name and the nickname, and the third: presentation and delay in the transcripts of the beginning. And it dealt with in the second topic (presentation and delay in the names mentioned) and it has three demands: the first: to present the object of the object to the subject, and the second: to present the case to its owner, and the third: to provide discrimination against its owner. The research concluded with a conclusion that mentioned the most prominent results. We did not know the terms such

as the beginning and the news, the object, the state, and the distinction, because it is rich in definition, and one of the most important sources that I relied on in my research was grammar books that were written before Ibn Al-Nazim, the most important of which is Sibawayh's book, the origins of Ibn Al-Sarraj, the gloss of Ibn Jenny, the detailed Al-Zamakhshari, and the detailed explanation of Ibn He lives, wrote the mark Ibn Malik and others.

المقدمة

الحمد لله خالق الألسن واللغات واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات الذي علم آدم الأسماء كلها وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها.
والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق لسانا وأعربهم بيانا وعلى آله وصحبه أكرم بهم أنصارا وأعوانا.
أما بعد:

سبب اختيار شرح ابن الناظم؛ لأنّ ابن الناظم تتلمذ على يد والده وهو أقرب الشروح زمنياً إلى ابن مالك فهو أول من شرح ألفية والده.
وقد قسمت البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تناولت في التمهيد جانباً من حياة ابن الناظم وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ومكانة شرحه .
وتناولت في المبحث الأول (التقديم والتأخير في الاسماء المرفوعة) وفيه ثلاثة مطالب الأول : التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر وجوبا وجوازا، والثاني: تقديم اللقب على الاسم والكنية، والثالث: التقديم والتأخير في نواسخ الابتداء.

وتناولت في المبحث الثاني (التقديم والتأخير في الاسماء المنصوبة) وفيه ثلاثة مطالب: الأول: تقديم المفعول به على الفاعل ، والثاني : تقديم الحال على صاحبه، والثالث: تقديم التمييز على صاحبه.
وختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج. ولم نعرّف بالمصطلحات مثل المبتدأ والخبر، والمفعول به والحال والتمييز ؛لأنها غنية عن التعريف وإن من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في بحثي كتب النحو التي ألقت قبل ابن الناظم وأهمها كتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، واللمع لابن جني، المفصل للزمخشري ، وشرح المفصل لابن يعيش، وكتب العلامة ابن مالك وغيرها.
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

التمهيد

ابن الناظم: اسمه ونسبه :

هو مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ^(١) بدر الدين ابن الإمام العلامة جمال الدين^(٢) الدمشقي الشافعي النحوي بن النحوي^(٣) الملقب بابن الناظم واشتهر بابن الناظم، نسبة الى والده ناظم الالفية جمال الدين ابن مالك^(٤) من أهل دمشق مولدا ووفاء^(٥).

مولده:

لم تذكر كتب التراجم التي وقعت بين يدي تاريخ مولد ابن الناظم، ولكن يرى الدكتور محمد كامل بركات أن ابن مالك الأب تزوج في سنة ٦٤٠ هـ ، وأن ولده بدر الدين ولد حوالي سنة ٦٤٠ هـ أو بعدها بقليل^(٦) .

شيوخه:

لم تذكر المصادر شيوخا لابن الناظم سوى والده محمد بن عبدالله بن مالك^(٧).

تلاميذه:

أن من الذين تتلمذ لابن الناظم بدر الدين بن زيد الذي قرأ على ابن الناظم حين اقامة ابن الناظم بعلبك^(٨) .

وبدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزمكاني وغيرهما^(٩).

مؤلفاته: له من الكتب نَمَّةُ الْمَصْبَاحِ فِي اخْتِصَارِ الْمِفْتَاحِ وَ رَوْضُ الْاِذْهَانِ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ شرح الالفية لوالده فِي النَّحْوِ وَ شَرْحُ مِلْحَةِ الْاِعْرَابِ وَ مُقَدِّمَةٌ فِي الْعُرُوضِ وَمُقَدِّمَةٌ فِي الْمَنْطِقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ^(١٠)

اقوال العلماء فيه:

قال الصفدي: ((كان اماما فهما نكيا حاد الخاطر اماما في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق))^(١١) .

قال اليافعي البدر بن مالك شيخ العربية وإمام أهل اللسان، وقوة أرباب المعاني والبيان^(١٢) .

قال الذهبي: (كان نكياً عارفاً بالمنطق والأصول والنظر)^(١٣).

وفاته:

ذكر الذهبي أن سنة ٦٨٦ توفى فيها الإمام النحوي بدر الدين محمد ابن الشيخ جمال الدين بن مالك في محرم^(١٤) وقد ذكر في المصادر أنه توفى بالقولنج^(١٥).

أراء العلماء في كتابه:

يرى المقري أن هذا الشرح من أجل تصانيفه شرحه على ألفية والده، وهو كتاب في غاية الإغلاق، ويقال: إنه نظير الرضي في شرح الكافية، وللناس عليه حواش كثيرة، رحمهم الله تعالى أجمعين^(١٦). وعد ابن كثير هذا الشرح من أحسن الشروح وأكثرها فوائد^(١٧).

منهجه في الكتاب :

قال ابن الناظم عن هذا الشرح في خطبة شرحه: (فإني ذاكر في هذا الكتاب ارجوزة والدي رحمه الله في علم النحو، المسماة ب ((الخلاصة))، ومرصعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كل مقفل. جانببت فيها الايجاز المخل، والاطناب الممل، حرصا على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على جملة فوائدها)^(١٨).

ونظرا لأهمية هذا الشرح فقد قام خمسة من العلماء بشرحه، وهم كما ذكرهم بروكلمان:^(١٩)
- زكريا الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ: شرحه في كتابه ((الدرة السنية)).

- عبد القادر بن أبي القاسم العبادي المكي المتوفى سنة ٨٨٠ هـ.

- محمد بن أبي بكر جماعة المتوفى سنة ٨١٩ هـ: شرحه ((المسقف والمعين في شرح ابن المصنف بدر الدين))^(٢٠).

- آغا سيد محمد بن علي الموسوي المتوفى ١٠٩٨ هـ: شرحه في كتابه ((شرح الشواهد))

شهاب الدين أحمد بن القاسم العبادي المتوفى ٩٩٤ هـ.

وذكر بروكلمان أن (هناك تعليقات لدى آلورت ٦٦٢٩)^(٢١).

كما ذكر بروكلمان أن هذا الشرح ترجم إلى الفارسية^(٢٢)

التقديم والتأخير :

التقديم لغة : عند البحث عن مادة (قَدِمَ وَأَخَّرَ) في المعاجم العربية، وُجِدَ أنَّ لها معاني عديدة، من هذه المعاني: ما ذُكِرَ في معجم العين قوله: القُدْمة والقُدْمُ السابقة في الأمر؛ كقوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]؛ أي: سبق لهم عند الله خير، وللكاشرين قدم شرٌّ، والقَدْمُ: مصدر القديم من كل شيء، وتقول: قَدَمْتُ يَفْقُدُ، وقَدَمَ فلان قومَه؛ أي: يكون أمامهم وتقول: يمضي قُدْمًا ولا يَنْتَهي، ورجلٌ قُدْمٌ: مقتحم للأشياء، يَنْتَقِمْ الناس، ويمضي في الحرب قُدْمًا، ولم يَأْتِفَ كلامهم مُقَدِّمٌ ومُؤَخَّرٌ بالتخفيف إلا مُقَدِّمُ العين ومُؤَخَّرُها، وسائر الأشياء بالتشديد^(٢٣)

التأخير لغة: ضد (التقديم)، ومؤخر كل شيء، خلاف مقدمه يُقَالُ: أَخَّرَ وتأخَّرَ وَقَدَّمَ ونَقَّمَ بِمعْنَى (٢٤)
التقديم والتأخير اصطلاحاً: هو (التغيير في الترتيب الطبيعي لأجزاء الجملة ، لغرض بلاغي كزيادة
الاهتمام أو القصر أو التشويق أو الضرورة شعرية) (٢٥)
المبحث الأول:

التقديم والتأخير في الأسماء المرفوعة

المطلب الاول : التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر وجوبا ، وجوازا:

الأصل في المبتدأ التقديم والخبر التأخير ؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فحقه أن يتأخر
عنه وضعا، كما هو متأخر عنه طبعا وقد يعدل عن الأصل. فيقدم الخبر، كقولهم: (تميمي أنا) و
(مثنوء من يشنؤك) (٢٦) .

أولا- جواز تقديم الخبر على المبتدأ :

جوز ابن الناطم تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ مثنى أو مجموعا كما في نحو : أخواك
قاما ، وإخوتك قاموا ، جاز تأخيره ، نحو: قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ؛ لأن إسناد الفعل إلى الف
الضمير، أو واوه إشارة على الإخبار بالجملة عن الاسم بعدها . أو إذا كان المبتدأ مفردا ، والفعل
مسندا إلى غير ضميره ، نحو : زيد قام أبوه ، فإنه يجوز تأخيره ، نحو : قام أبوه زيد (٢٧) .

قال ابن الوراق : ((أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ خَبْرَ ظَرْفٍ، أَوْ اسْمًا مُتَعَلِّقًا بِحَرْفٍ جَرٍّ، فَتَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ سَوَاءٌ،
كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَعِنْدَكَ زَيْدٌ، فزَيْدٌ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ: الْمَالُ لَزَيْدٍ، وَلَزَيْدٍ
الْمَالُ)) (٢٨).

وذكر ابن الانباري أن في هذه المسألة خلافا بين الكوفيين والبصريين (٣٠) فذهب الكوفيون إلى أنه لا
يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة؛ "قالمفرد" نحو "قائم زيد، وذهب عمرو" والجملة
نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو وحجتهم في قولهم : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ
عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: "قائم
زيد" كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم
ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه
عليه. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة. وحجتهم في هذا: إنما
جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في
المثل "في بيته يؤتى الحكم" وقولهم "في أكفانه لف الميث" و "مثنوء من يشنؤك" وحكى سيبويه

"تميميّ أنا(٣١) فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يَسْنُوْكَ مَسْنُوْءٌ، وأنا تميمي(٣٢) ويرى المرادي إن كان الخبر فعلاً لم يوهم تقديم فاعلية نحو: (الزيدان قاما أو زيد قام أبوه) جاز التقديم، فتقول قام الزيدان وقام أبوه زيد، لأن إسناد الفعل إلى الضمير أو السببي يعلم منه ابتدائية المتأخر(٣٤).

مما تقدم نلاحظ أن ابن الناظم رحمه الله وافق آراء العلماء الذين سبقوه ولاسيما والده والذين جاءوا بعده وافقوا رأيّه .

ثانيا : وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر :

ذكر ابن الناظم مواضع تأخير الخبر وجوباً وهي :
الموضع الاول : إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين ، وبدون قرينة تبين المخبر عنه من المخبر به ، كقولك : زيد صديقك ، وأفضل منك أفضل مني (٣٥).

ذكر ابن مالك انه يجب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ إذ قال: ((خوف التباسه بالمبتدأ عند تساويهما في التعريف، أو التتكير ك"زيد صديقك"، و"خير منك خير من زيد") (٣٦).

وقد اتفق ابن الجزري مع ابن الناظم إذ ذهب الى وجوب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو : عبدالله اخوك او نكرتين نحو: أفضل منك أفضل مني . (٣٧)

وتبعهم الاشموني إذ قال: (("حِينَ يَسْتَوِي الْجَزَانِ" يعني المبتدأ والخبر "عُرْفًا وَنُكْرًا" أي: في التعريف والتتكير، "عَادِمِي بَيَانٍ" أي: قرينة تبين المراد، نحو: "صديقي زيد"، و"أفضل منك أفضل مني"؛ لأجل خوف اللبس)). (٣٨) و السيوطي . (٣٩)

الموضع الثاني: الذي ذكره ابن الناظم لوجوب تأخير الخبر أن يكون الخبر فعلاً ، بشرط كون المبتدأ مفرداً ، والفعل مسنداً إلى ضميره نحو : زيد قام ، وهند خرجت ، فهذا النوع لا يجوز فيه تقديم الخبر؛ لعدم وجود قرينة دالة على إرادته ، فلو قلت قام زيد ، وخرجت هند لكان من باب الفعل والفاعل ؛ لأن اعتباره أقرب(٤٠).

وقال ابن الأثير: ((أن يكون الخبر فعلاً ضميره فاعله، نحو: زيد قام؛ لأنه لو تأخر لصار فاعلاً بعد أن كان مبتدأ)) (٤١).

وقد اتفق المرادي مع ابن الناظم في هذا الموضع إذ ذكر أن من أسباب منع التقديم إذا كان الخبر فعلاً يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو: زيد قام (٤٢).

وكذلك وافق ابن هشام ابن الناظم إذ قال: ((أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيد قام)) (٤٣)

وقد تابع ابن الناظم جمع من العلماء منهم ابن عقيل^(٤٤) وابن الجزري^(٤٥).

الموضع الثالث: الذي ذكره ابن الناظم هو قصد بيان انحصار الخبر بـ (الا) ، (انما) ، فالخبر المحصور بـ (انما) يجب تأخيره ؛ لأن تقديمه يوهم انحصار المبتدأ ، كما إذا قلت : إنما شاعر زيد في الرد على من قال : أما شاعر فزيد ، وعمرو ، أو فعمر ، لا زيد ، وأما الخبر المحصور بـ (إلا) بعد النفي فتقديمه مع (إلا) لا يضر بمعنى الكلام ، ومع ذلك ألزموه التأخير حملاً على الحصر بـ (إنما) إلا فيما ندر من نحو قول الشاعر: ^(٤٦)

فيا ربَّ هل إلا بك النصر يُبتَغى ... عليهم وهل إلا عليك المَعُول ^(٤٧) .

قال ابن مالك : ((إذا اقترن بإلا لفظاً أو معنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وكقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢] وأشرت بقولي: في "الاختيار" إلى أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد في الشعر، كقول الكمي:

فيا ربَّ هل إلا بك النصر يُبتَغى ... عليهم وهل إلا عليك المَعُول ^(٤٨)

وقد اتفق المرادي مع ابن الناظم في منع تقديم الخبر ((أن يقصد استعمال "المبتدأ منحصراً في الخبر بإلا نحو "ما زيد إلا كاتب" أو بإنما نحو "إنما زيد كاتب". وتسامح في جعله الخبر محصوراً وإنما محصور فيه)) ^(٤٩)

الموضع الرابع : إذا كان الخبر مسنداً إلى مبتدأ مقرون بلام الابتداء ، نحو : لزيد قائم ^(٥٠) واتفق أبو حيان مع ابن الناظم في هذا الموضع إذا يرى امتناع تقديم الخبر إذا قرن بلام الابتداء نحو: لزيد قائم ^(٥١).

الموضع الخامس : وقد أوجب ابن الناظم تقديم المبتدأ، إن تضمن استفهاماً، كقوله: (من لي منجداً): (من) المبتدأ، و (لي) الخبر، و (منجداً): حال من الضمير الذي في الخبر ^(٥٢)

وإلى هذا ذهب ابن الاثير اذ قال ((أن يتضمّن معنى الاستفهام نحو قولك: أي الناس يقوم؟ الثاني : أن يتضمّن معنى الشرط، نحو قولك: أيهم يقيم أقم معه، فيقدم المبتدأ فيهما؛ لأنّ الاستفهام والشرط لهما صدر الكلام)) ^(٥٣).

وكذلك اتفق مع ابن الناظم السيوطي إذ قال: ((أن يكون المبتدأ لازم الصّدر كالاستفهام نحو أيهم أفضل والشرط نحو من يقيم أقم معه والمضاف إلى أحدهما نحو غلام أيهم أفضل وغلام من يقيم أقم معه)) ^(٥٤).

ثالثا : وجوب تقديم الخبر على المبتدأ :

ذكر ابن الناطم ان الخبر يتقدم وجوبا لأسباب منها:

الموضع الاول: إذ كان الخبر ظرفاً ، أو حرف جر ، والمبتدأ نكرة محضة ، نحو: عندي درهم ، ولي وطر (٥٥) .

ذكر الزمخشري وجوب تقديم الخبر إذ قال: ((والتزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك: في الدار رجل)) (٥٦) .

وقال ابو البقاء ((الزم تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جر على النكرة كقولك: له مال)) (٥٧) .

وقد اتفق صاحب الكناش مع ابن الناطم إذ قال : ((يجب تقديم الخبر إذا كان مصححاً للمبتدأ نحو: في الدار رجل فإنه لو قَمَّ المبتدأ حصل الابتداء بالنكرة من غير تخصيص)) (٥٨) .

الموضع الثاني: الذي ذكره ابن الناطم إذا كان مع المبتدأ ضمير عائد على ما اتصل بالخبر، كقولهم : على التمرة مثلها زيداً ، وكقول الشاعر (٥٩)

أهابك إجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها .

ف (ملء عين) خبر مقدم ، و (حبيبها) مبتدأ مؤخر ؛ لأنه معرفة ، وما قبله نكرة ، وتأخير المبتدأ فيه واجب ؛ لأنه لو قدم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ والرتبة (٦٠) .

قال ابن مالك: ((إذا كان مبتدأ معه ضمير يعود على شيء مما هو مع الخبر وجب تقديم الخبر نحو: "عند هند بعلها" و"في النفوس مستسراً فضلها")) (٦١) .

واتفق معظم العلماء في هذا الموضع مع ابن الناطم منهم ابن هشام إذ قال: ((أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤])) (٦٢) .

والموضع الثالث: هو أن يكون الخبر واجب التصدير لتضمنه معنى الاستفهام، ومثله قولك : كيف زيد ؟ ومتى اللقاء ؟ (٦٣) .

وقد لزم ابن يعيش تقديم الخبر في نحو أَيْنَ زيدٌ، و كَيْفَ عمرو، ومتى القتال ؛ وذلك لتضمنين هذه المواضع همزة الاستفهام، وذلك أنك إذا قلت: أَيْنَ زيدٌ، فأصله: أزيدٌ عندك، فحذفوا الظرف، وأتوا بـ

"أَيْنَ" مشتبهة على الأمكنة كلها، وضمونها معنى همزة الاستفهام، فقدموها لتضمنها الاستفهام، لا لكونها خبراً. وكذلك إذا قلت: كَيْفَ زيدٌ معناه: على أي حال زيدٌ (٦٤) .

ذكر ابن الحاجب ((وجوب تقديم الخبر إذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: (أين زيد؟))) (٦٥) .

والى هذا الرأي ذهب خالد الأزهري إذ قال: أن كان الخبر لازم الصدية بنفسه نحو: أين زيد، أو بغيره، إما مقدما عليه نحو: لقائم زيد، أو متأخرا عنه، وذلك إذ كان الخبر مضافا إلى لازمها أي:

الصدرية نحو: صبيحة أي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم، وأي اسم استفهام مضاف إليه، وسفرك مبتدأ مؤخر^(٦٦).

الموضع الرابع: الذي ذكره ابن الناطم هو أن يكون المبتدأ محصوراً بـ (إنما) و (إلا) ، كقولك : إنما قائم زيد ، وما قائم إلا زيد^(٦٧).

ذكر ابن مالك أن ((من الأخبار اللازمة تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بالألفاض أو معنى، نحو قولك: ما في الدار إلا زيد، وإنما عندك عمرو))^(٦٨).

وإلى ذلك ذهب ابن هشام إذ قال : ((يجب تأخير ما حصر من مبتدأ، نحو: إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد))^(٦٩).

وقال ابن عقيل: ((أن يكون المبتدأ محصوراً نحو إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد ومثله ما لنا إلا اتباع أحمد))^(٧٠).

نلاحظ أن ابن الناطم قد اقتفى أثر الذين سبقوه في إيراد المواضع التي يتقدم فيها الخبر وجوباً ، ولم ينتقده الذين جاءوا من بعده بل اقتفوا . وهناك آراء كثيرة يتفق أصحابها مع هذه الآراء فلم يخرجها لكي لا يتسع البحث.

المطلب الثاني: التقديم والتأخير في اللقب

يرى ابن الناطم إذا اجتمع اللقب مع غيره من اسم أو كنية تأخر اللقب وقدم الاسم أو الكنية على اللقب نحو: سعيد كرز^(٧١).

وإلى هذا ذهب ابن هشام إذ يرى أن اللقب يؤخر عن الاسم، كـ "زيد زين العابدين" وربما يقدم^(٧٢).
أما ابن عقيل فيقول: ((يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه ويدخل تحت قوله سواه الاسم والكنية وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين وبين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله))^(٧٣).

وقال ناظر الجيش: ((أن اللقب يؤخر عن الاسم، وقد ذكر لتعليل ذلك أمور: منها: أن اللقب أشهر من الاسم. ومنها: أن اللقب يقصد به التعظيم أو التحقير. فلو قدم وأضيف إلى الاسم لكان بعد نكرة وتنكيره يزيل الغرض الذي قصد به بخلاف تنكير الاسم))^(٧٤).

ونذكر الشاطبي أن اللقب إذا صحب غيره من اسم أو كنية فحكمه أن تؤخره عن الاسم أو عن الكنية، فتقول: هذا زيد بطة، وهذا عبد الله كرز ورأيت عبد الله أنف الناقة، ولا تقول: هذا قفة عبد الله، ولا هذا بطة زيد^(٧٥).

وإلى هذا ذهب المكودي إذ قال : ((أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخير سواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة))^(٧٦).

ونلاحظ هنا أن العلماء الذي جاعوا بعد ابن الناطم قد وافقوه ولم يعترضوا على رأيه
المطلب الثالث: التقديم والتأخير في نواسخ الابتداء :

تقديم خبر (إن) على اسمها :

أن الحروف المشبهة بالفعل هي (إن ، أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن) تدخل على الجملة الاسمية فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها^(٧٧).

ويأتي اسمها أولاً وخبرها يلي الاسم وقد يتقدم خبرها على اسمها وقد منع ابن الناطم تقديم الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: إن عندك زيدا، وإن في الدار عمراً، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾ [المزمل: ١٢] ^(٧٨).

قال ابن جني : ((لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جر تقول إن في الدار زيدا ولعل عندك عمراً))^(٧٩).

وقال ابن الخشاب : ((لا يتقدم مرفوع هذه الحروف على منصوبها لأنها فيما علل النحويون مشبهة بأفعال قد اتسع فيها بتقديم منصوبها على مرفوعها، فهي فروع على تلك الأفعال المشبهة بها، والفروع تلزم طريقة واحدة، فلا تتصرف تصرف الأصول. فإن كان الخبر مما لا يظهر فيه الرفع كالجار والمجرور والظرف ساغ تقديمه كقولك: إن في الدار زيدا وإن أمامك عمراً، لأن الظروف وما جرى مجراها من الجار والمجرور متسع فيها))^(٨٠).

وتبين لنا من هذه الآراء ان ابن الناطم قد تابع العلماء الذين سبقوه في هذا الموضع وقد اتفق ابن الصائغ مع ابن الناطم ومن سبقه من العلماء ورأيه كان واضحاً إذ يقول: ((أخبارها لا تتقدم على أسمائها إلا أن تكون ظروفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ فإنه يجوز التقديم والتأخير ما لم يمنع مانع؛ وقيل: إن ذلك لا يخلو من ثلاث مسائل:

الأولى: لا يكون الظرف فيها إلا مقدماً؛ مثل: (إن قدام زيد أباه) ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾ [المزمل: ١٢]. الثانية: لا يكون الظرف فيها إلا مؤخرًا؛ مثل: (إن زيدا لقدامك) الثالثة: يجوز فيها الأمران؛ نحو: (إن عندك زيدا) و (إن زيدا عندك) ؛ وتقديم الظرف أجود. وكذلك الجار والمجرور، نحو: (إن زيدا لفي الدار) و (إن في الدار لزيدا). وعلة جواز تقديم ذلك: أن العرب قد اتسعت في الظروف وحروف الجر اتساعاً لم تتسع مثله في غيرها؛ بدليل أنهم فصلوا بهما بين المضاف والمضاف إليه))^(٨١).

والى هذا ذهب ابو حفص زين الدين ابن الوردي اذ قال ((لا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جازاً ومجروراً، نحو: ليت هنا غير الوقح، أو ليت فيها غير الوقح))^(٨٢).

تقديم خبر كان وأخواتها

يرى ابن الناظم أن الأصل تأخير الخبر في باب (كان وأخواتها)، كما في باب المبتدأ والخبر، وقد لا يتأخر، فيتوسط بين الفعل والاسم تارة، ويتقدم على الفعل تارة كالمفعول. أما التوسط فجائز مع جميع أفعال هذا الباب، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

فابن الناظم يرى أن التقديم جائز إلا مع (دام)، كما قال... .. وكل سبقه دام حظر أي منع. ومع المقرون بـ (ما) النافية، ومع (ليس) تقول: عالماً كان زيد، وفاضلاً لم يزل عمرو. ولا يجوز نحو ذلك في (دام) لأنها لا تعمل إلا مع (ما) المصدرية، و (ما) هذه ملتزمة صدر الكلام، وألا يفصل بينها، وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما). ومثل (دام) كل فعل قارنه حرف مصدري، نحو: أريد أن تكون فاضلاً، وكذلك المقرون بـ (ما) النافية، نحو: ما زال زيد صديقك، وما برح عمرو أخاك، فرأي ابن الناظم أن الخبر في هذا لا يجوز تقديمه على (ما)، لأن لها صدر الكلام، ويجوز توسطه بين (ما) والفعل، نحو: ما قائماً كان زيد، كقوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ﴾ (٨٣) (٨٤).

قال ابن السراج: ((فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها، ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه، ولا تقل: كانت زيداً الحمى تأخذ، ولا: كان غلامه زيد يضرب، لا تجز هذا إذا كان "زيد والحمى" اسمين لكان. فإن أضمرت في "كان" الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له: المجهول. كان ذلك المضمّر اسم "كان" وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيداً الحمى تأخذ))^(٨٥).

والى هذا ذهب ابن جني إذ قال: ((يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها تقول كان قائماً زيد وقائماً كان زيد وكذلك ليس قائماً زيد وقائماً ليس زيد))^(٨٦).

وقال عبد القاهر الجرجاني: ((في تقديم الخبر من باب كان. كل ما ليس فيه (ما) من هذه الأفعال سوى ليس، فإنه يجوز فيها تقديم الخبر على الاسم والفعل أيضاً. وتفسير هذا أنه يجوز أن تقول: كان منطلقاً زيد. ويجوز أيضاً: منطلقاً كان زيد. وكذلك الحكم في أصبح وأمسى وأضحى وصار وظل وبات. أما ما فيه (ما) فيجوز تقديم الخبر على الاسم، نحو: ما زال كريماً زيد. ولا يجوز تقديمه على الفعل، لا يقال: كريماً ما زال زيد))^(٨٧).

تقديم خبر ليس

تحدث ابن الناطم عن تقديم خبر ليس إذ قال: فمذهب سيبويه ^(٨٨) وأبي علي ^(٨٩) وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها، بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. ولتفسيره عاملاً فيما اشتغلت عنه بملايس ضميره، كقولهم: (أزیداً لست مثله). حكاه سيبويه.

وذهب الكوفيون والمبرد ^(٩٠) وابن السراج إلى منع ذلك، قاسوها على عسى ونعم وبئس وفعل التعجب ^(٩١).

وقال ابن السراج : ((ولا يتقدم خبر "ليس" قبلها لأنها لم تصرف تصرف "كان" لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل، وقد شبهها بعض العرب بـ"ما" فقال: ليس الطيب إلا المسك)) ^(٩٢).

وقال عبد القاهر الجرجاني: ((أما في ليس فقد اختلف النحويين فيه: فمنهم من أجراه مجرى مازال و ماقتىء في أنه يتقدم الخبر فيه على الاسم، كقولك: ليس منطلقاً زيد. ولا يتقدم على نفس ليس، فلا يقال منطلقاً ليس زيد. ومنهم من أجراه مجرى كان فأجاز فيها الأمرين: تقديم الخبر على الاسم، وتقديم الخبر على ليس نفسها والمذهب الصحيح هو الأول)) ^(٩٣).

ذكر ابن الانباري أن مذهب الكوفيين لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها. ومذهب البصريين يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها ^(٩٤).

المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الأسماء المنصوبة:

المطلب الاول : التقديم والتأخير في المفعول به

أولاً : امتناع تقديم المفعول على الفاعل

ذكر ابن الناطم المواضع التي يمتنع فيها تقديم المفعول به على الفاعل
الموضع الاول: إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم القرينة وجب تقديم الفاعل، نحو: أكرم موسى عيسى، وزارت سعدي سلمى ^(٩٥).

تحدث ابن مالك عن هذا الموضع إذ قال : ((إذا خيف التباس فاعل بمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو: أكرم موسى عيسى وزارت سعدي سلمى)) ^(٩٦)
وقد وافق المرادي ابن الناطم في هذا الرأي إذ قال: ((إذا خيف التباسه بالفاعل؛ لخفاء الإعراب فيهما ولا قرينة، نحو: "ضرب موسى عيسى") ^(٩٧)

الموضع الثاني: إذا كان الفاعل ضميراً، ولم يقصد حصره وجب تقديمه، وتأخير المفعول، نحو: أكرمتك، وأهنت زيداً^(٩٨).

لقد منع صاحب الكناش تقديم المفعول إذ قال: ((يجب تقديمه إذا كان مضمرًا متصلاً، نحو: ضربت زيدا وضربتك))^(٩٩).

وقد وافق برهان الدين ابن القيم ابن الناطم وذكر أن كان الفاعل ضميراً متصلاً، وسواء كان المفعول ظاهراً نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] أو ضميراً، نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]^(١٠٠)
الموضع الثالث - إذا قصد حصر المفعول به بـ (إنما) أو (إلا) نحو: إنما ضرب زيد عمراً، وما ضرب زيد إلا عمراً^(١٠١).

وقال ابن الحاجب إذ: ((وقع مفعوله، يعني مفعول الفاعل، بعد "إلا" أو معناها، وجب تقديمه مثل: ما ضرب زيد إلا عمراً، وإنما ضرب زيد عمراً))^(١٠٢)
وقد اتفق خالد الأزهرى مع ابن الناطم إذ يرى وجوب تقديم الفاعل على المفعول أن يحصر المفعول بـ "إنما"، نحو: إنما ضرب زيد عمراً أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ "إلا" نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً^(١٠٣)

ثانياً - تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً :

يرى ابن الناطم أن من أسباب تقديم المفعول به على الفاعل هي:
أولاً - إذا كان الفاعل ملتبساً بضمير المفعول نحو: (زان الشجر نوره)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]^(١٠٤) " (البقرة: ١٢٤)^(١٠٤)
وذهب إلى هذا الرأي الاصبهاني^(١٠٥).

وقال ابن مالك: ((لم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول نحو: زان نوره الشجر))^(١٠٦)

وقد اتفق الشاطبي مع ابن الناطم وذكر في كتابه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، لم يجر تقديم الفاعل فيه، بل يلزم تأخيرُهُ، فتقول: زان الشجر نوره، وضرب زيداً غلامه^(١٠٧)

ثانياً - أن يحصر الفاعل بـ (إنما) و(إلا) نحو: إنما ضرب عمراً زيداً، وما ضرب عمراً إلا زيداً^(١٠٨).
اتفق ابن هشام مع ابن الناطم في وجوب تقديم المفعول إذا كان الفاعل محصور بـ (إنما) نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]^(١٠٩)

نستخلص مما تقدم أنه يجب تأخير ما حُصِرَ فيه الفعل، مفعولاً أو فاعلاً، والفاعل المحصور نحو: ما أكرم سعيداً إلا خالد. وإنما أكرم سعيداً خالد^(١١٠)

المطلب الثاني: تقديم الحال

الأصل تأخير الحال عن صاحبها، ويجوز تقديمها عليه، نحو: جاء مسرعاً زيد، كما يجوز تقدم الخبر على المبتدأ.

أولاً - تقديم الحال على صاحبها :

ذكر ابن الناطم سببين لوجوب تقديم الحال على صاحبها

السبب الاول: إذا كان صاحبها مقروناً بـ (إلا)، أو ما في معناها، نحو: ما قام مسرعاً إلا زيد، وإنما قام مسرعاً زيد^(١١١)

ذهب ابن مالك إلى أن الأصل تأخير الحال على صاحبها ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلا نحو ما قام مسرعاً إلا زيد^(١١٢)

وقد وافق ابن هشام ابن الناطم إذ قال : ((كأن تكون محصورة، نحو: «وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» [الأنعام: ٤٨]))^(١١٣)

وكذلك اتفق مع ابن الناطم الاشموني^(١١٤) السيوطي^(١١٥)

السبب الثاني: الذي ذكره ابن الناطم لوجوب تقديم الحال على صاحبها هو إضافة صاحبها إلى ضمير ما لا بس الحال، نحو: جاء زائراً هنذا أخوها وانطلق منقاداً لعمرو صاحبه^(١١٦)

قال ابن مالك: ((من موجبات تقديم الحال على صاحبها اشتماله على ضمير ما اشتملت عليه بإضافة نحو: حل ضيف زيد صاحبه وبغير إضافة نحو: سار منقاداً لعمرو طالبه))^(١١٧)

وإلى هذا الرأي ذهب ابو حيان الانلسي إذ قال: ((كإضافته إلى ضمير ما لا بس الحال نحو: جاء زائر هند أخوها))^(١١٨)

ثانياً : منع تقديم الحال على صاحبها :

ذكر ابن الناطم أن الحال يمنع تقديمها على صاحبها في ثلاثة مواضع

الاول: هو اقتران الحال بـ (إلا) لفظاً، أو معنى نحو: ما قام زيد إلا مسرعاً، وإنما قام زيد مسرعاً^(١١٩) وقد اتفق ابن الصائغ مع ابن الناطم في هذا الرأي إذ قال : ((اقتران الحال بإلا لفظاً أو معنى، نحو: ما قام زيد إلا مسرعاً وإنما قام زيد مسرعاً))^(١٢٠).

وقال الوقاد : ((كأن تكون محصورة نحو: «وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» [الأنعام: ٤٨] فـ مبشرين، ومنذرين، حالان من المرسلين، ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونها محصورة، والمحصور يجب تأخيرها))^(١٢١).

والموضع الثاني: الذي منع فيه ابن الناظم تقديم الحال على صاحبها هو أذا كان صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وهذا شارب السويق ملتوتاً (١٢٢)

قال ناظر الجيش: ((فما يوجب البقاء على الأصل بالإضافة إلى صاحب الحال مع كون بالإضافة محضة، نحو: «عرفت قيام زيد مسرعاً، وخروج هند مسرعة» فلا يجوز التقديم على (زيد) ولا على (هند) لما يلزم فيه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه)) (١٢٣)

وقد وافقهم الاشموني في هذا الرأي إذ منع التقديم إذا كان الحال مجروراً بالإضافة، نحو: عرفت قيام زيد مسرعاً، وأعجبني وجه هند مسفرة (١٢٤)

ثالثاً: الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

ذهب ابن الناظم إلى امتناع تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر: نحو: مررت بهند جالسة (١٢٥)

وقد اختلف العلماء في هذا السبب حيث جوز بعضهم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

قال ابن السراج: ((تكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلاً فتقول: مررت بزيد راكباً، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له فتقول: مررت راكباً بزيد إذا كان "راكباً" حالاً لك وإن كان لزيد لم يجز لأن العامل في "زيد" الباء فلما كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف. والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً، يقولون: جاني راكباً أخوك وراكباً جاني أخوك وضربت زيداً راكباً وراكباً ضربت زيداً فإن كان العامل معنى. لم يجز تقديم الحال تقول: زيد فيها قائماً فالعامل في "قائم" معنى الفعل لأن الفعل غير موجود. ولا يجوز أن تقول: قائماً زيد فيها ولا زيد قائماً فيها. والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكرًا من الأسماء فإن كانت لمكنى جاز تقديمها)) (١٢٦)

وقال ابن جني: ((أن حال المجرور لا يتقدم عليه وتقول مررت بهند جالسة ولا يجوز مررت جالسة بهند)) (١٢٧).

قال أبو البقاء: ((لا يجوز تقديم حال المجرور عليه لأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل فصار كالشيء الواحد فتقديمها على الجار يفصل بين الفعل والحرف ولأن حرف الجر لا تصرف له وهو العامل في صاحب الحال وليس له

معنى يعمل به فامتنع قولك (مررت قائما بزيد) و (قائما مررت بزيد) والقيام لزيد وقال بعض النحويين يجوز تقديمها عليه واحتج بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ " [سبأ: ٢٨] ((١٢٨)

رابعاً: جواز تقديم الحال على عاملها:

أولاً- ذهب ابن النازم الى جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، كقوله: مخلصاً زيد دعا ومثله قولهم: شتى تؤوب الحلبة (١٢٩)

قال المبرد: ((أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة وإثماً جاز ذلك فيها لأنه مفعولة فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل تقول جاء راكباً زيد كما تقول ضرب زيداً عمرو وراكباً جاء زيد كما تقول عمر ضرب زيد وقائماً زيداً رأيت كما تقول الدّرهم زيداً أعطيت وصريت قائماً زيداً)) (١٣٠).

وقال ابن جني: ((إذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال عليه تقول جاء زيد راكباً وجاء راكباً زيد وراكباً جاء زيد كل ذلك جائز لأن جاء متصرف والنصرف هو التنقل في الأزمنة تقول جاء يجيء مجيئاً فهو جاء وكذلك أقبل محمد مسرعاً وأقبل مسرعاً محمد ومسرعاً أقبل محمد لأن أقبل متصرف)) (١٣١).

وانفق ابن الصائغ مع ابن النازم إذ قال: ((ويجوز تقديم الحال على العامل، وتوسطها إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، كقولك: جاء زيد راكباً وجاء راكباً زيداً وقائماً زيداً)) (١٣٢)

ثانياً- إذا كان صفة تشبه الفعل المتصرف بتضمن معناه، وحروفه، وقبول علامات الفرعية مطلقاً فهو في قوة الفعل، ويستوي في ذلك اسم الفاعل، كقوله: (مسرعاً ذا راحل) واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل (١٣٣)

ذهب الحيدرة اليمني إلى جواز تقديم الحال على العامل الذي يكون شبيه بالفعل المتصرف من أسماء الفاعلين والمفعولين نحو : زيد أخذ ماله موفوراً، وزيد أخذ ماله (١٣٤)

قال ابن يعيش: ((وما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملاً فيها، فنقول: "زيد ضاربٌ عمراً قائماً"، وقائماً زيدٌ ضاربٌ عمراً"، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل)) (١٣٥)

ويرى ابن الوردي يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحب الحال صفة تشبه المتصرف، نحو: مسرعاً هذا راحل (١٣٦)

خامساً: وجوب تأخير الحال عن عاملها

يرى ابن الناظم من أسباب منع تقديم الحال إذا كان الحال نعتاً، نحو: مررت برجلٍ ذاهباً فرسه، مكسوراً سرجها أو مصدراً مقدراً بالحرف المصدري نحو: سرتني ذهابك غازياً، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء، نحو: لأعظنك ناصحاً، أو القسم، نحو: لأقومن طائعاً، أو صلة للآلف واللام، أو صلة حرف مصدري، نحو: أنت المصلي فذا، ولك أن تنتقل قاعداً^(١٣٧)

أما ابن الوردي فقال: ((لا يتقدم على عاملها إن كان نحو فعل التعجب، أو صفة تشبيهه، كأفعل من كذا وقد يعرض لمتصرف وصفة تشبيهه ما يمنع من تقديم معموله، فمنه اقترانه بلام الابتداء، نحو: لأعظك ناصحاً، أو لام القسم، نحو: والله لأعظنك ناصحاً، ولا يجوز تقديمها على عاملها المتضمن معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة، وحروف التنبية، والتمني والتشبيه أو معناه، والاستفهام المقصود به تعظيم، نحو: ﴿فَتَلَكُ بَيُّوْهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢])^(١٣٨)

والى هذا ذهب السيوطي إذ قال: ((أن يكون العامل فعلاً غير متصرف نحو ما أحسن هذا متجدة فلا يقال متجدة ما أحسن هذا أو صفة غير مَحْضَة أو صلة لآل نحو الجائي مسرعاً زيد فلا يجوز المسرعاً جاعني زيد بخلاف صلة غيرها فيقال من الذي خائفاً جاء أو صلة لحرف مصدري نحو يُعجبني أن يقوم زيد مسرعاً فلا يجوز أن مسرعاً يقوم زيد أو مصدراً نحو يُعجبني ركوب الفرس مسرجاً أو نعتاً نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فرسه مكسوراً سرجها فلا يقال بِرَجُلٍ مكسوراً سرجها ذَاهِبَةٍ فرسه))^(١٣٩)

وبهذا نرى أن ابن الناظم قد وافق من سبقه من العلماء ولا سيما والده ، ولم يخالفه من جاء بعده .

المطلب الثالث : تقديم التمييز على عامله

ذكر ابن الناظم في كتابه مذهب سيبويه^(١٤٠) انه لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقاً ولا خلاف في امتناع تقديمه على العامل اذ لم يكن فعلاً متصرفاً. اما إذا كان فعلاً متصرفاً نحو (طاب زيد نفساً) فذهب الكسائي والمازني والمبرد^(١٤١) جواز تقديم التمييز عليه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ولم يجز ذلك سيبويه لأن التمييز المنسوب بفعل متصرف كونه فاعلاً في الاصل وقد حول الاسناد الى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما يستحقه من وجوب تأخير لما فيه من الاخلال في الاصل ، وحجتهم : أنه فعل متصرف والقول ما قاله سيبويه لان الفاعل لا يتقدم على عامله. ^(١٤٢)

قال ابن الانباري : اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو: (تصيب زيد عرقاً، وتفقأ الكباش شحماً) فذهب بعضهم الى جوازه و وافقهم على ذلك ابو عثمان

المازني وابو العباس المبرد من البصريين . وذهب اثر البصريين الى انه لا يجوز اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على جواز التقديم النقل والقياس :فقد جاء ذلك في كلامهم . قال الشاعر(١٤٣)

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
وَجْهُ الدليل أنه نصب "نفسا" على التمييز ، وقدمه على العامل فيه وهو "تطيب" لأن التقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا؛ فدل على جوازه وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفية(١٤٤)

والى هذا ذهب ابن عقيل إذ قال :((مذهب سيويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا نقول نفسا طاب زيد ولا عندي درهما عشرون وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فنقول نفسا طاب زيد وشيئا اشتعل رأسي))(١٤٥)
اتفق خالد الازهري مع ابن الناظم إذ قال: ((لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما " جامداً ك: رطل زيتاً، أو فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه رجلاً"؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه. "وندر تقدمه على" الفعل "المتصرف كقوله" وهو رجل من بني طيئ))(١٤٦).

الخاتمة

- بعد هذه الرحلة الماتعة مع شرح ابن الناظم نود أن ندون أهم الملاحظ :
- ١ - تبين أن ابن الناظم التزم بمواضع التقديم والتأخير التي ذكرها والده في الألفية.
 - ٢ - لاحظنا أن ابن الناظم قد وافق النحاة الذين سبقوه عند عرضه لمسائل التقديم والتأخير في شرحه لألفية والده.
 - ٣ - لم يعترض ابن الناظم على أبيه بل وافقه في كل مواضع التقديم والتأخير على عكس ما يشاع عنه أنه كان كثير الردود على والده جمال الدين ابن مالك .
 - ٤ - ان ابن الناظم لم يتوسع في شرحه ولا سيما في مواضع التقديم والتأخير لان منهجه يميل إلى الإيجاز والاختصار.
 - ٥ - لم يتوسع في ذكر العلل بل جاء شرحه موجزاً ، لان الهدف من تأليفه تعليمي.
 - ٦ - لقد تنوعت شواهد ابن الناظم في موضوعات التقديم والتأخير إذ جاء بشواهد من القرآن وشواهد شعرية .
 - ٧ - لم يتوسع في ذكر الخلاف النحوي؛ لأنه التزم بشرح أبيات ألفية والده شرحا كان الهدف منه تعليم التلاميذ.

٨- ان الذين جاؤوا بعد ابن النازم لم يعترضوا عليه بل وافقوه في آرائه كلها في مواضع التقديم والتأخير.

المصادر

١. القرآن الكريم

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦ هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
٤. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٥. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأتصاري، أبو البركات، كمال الدين الأتباري (المتوفى: ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٨. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة، الأولى ١٣٨٩ - ١٩٦٩ م.
٩. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.
١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
١١. تاريخ الأدب العربي (ط. المعارف)، كارل بروكلمان، تحقيق: عبد الحليم النجار - رمضان عبد التواب، دار المعارف، ١٩٧٧، عدد المجلدات: ٦، رقم الطبعة: ٥.
١٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار العرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.

١٣. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٤. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد) ، دار الكتاب العربي ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
١٦. توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
١٧. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م .
١٨. جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
١٩. ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى قيس بن الملوح ، تحقيق: يسري عبد الغني ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، الطبعة: ١
٢٠. ذيل وفيات الأعيان المسمى «درة الحجال في أسماء الرجال»: أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضى (٩٦٠ - ١٠٢٥ هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث (القاهرة) - المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة: الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٢١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٢٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٢٤. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
٢٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٦. شرح الجمل في النحو عبد القاهر الجرجاني ٤٧١-٤٠٠ هـ / ١٠٧٨-١٠٠٩ م ، تحقيق ودراسة الدكتور خليل عبد القادر عيسى ، الدار العثمانية عمان - دار ابن حزم بيروت ، الطبعة العاشرة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
٢٧. شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ) ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال ، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
٢٨. شرح الكافية الشافعية ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى .
٢٩. شرح المفصل للزمخشري ، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣ هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٣٠. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢ هـ) ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ .
٣١. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .
٣٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، تحقيق
٣٣. عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .
٣٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوزي القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩ هـ) ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٤ م .
٣٥. العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ هـ) تحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال.
٣٦. الفوائد والقواعد عمر بن ثابت الثماني المتوفى سنة ٤٤٢ هـ ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود كحلة، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
٣٧. كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة ، لشمس الدين أي بي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري المولود سنة ٧٥١ هـ المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى احمد النماس الاستاذ المساعد في كلية اللغة العربية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٣٨. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠ هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٣٩. كشف المشكل في النحو، أبي الحسن بن سليمان أسعد التميمي البجلي الملقب بحيدرة اليمني المتوفى في سنة ٥٩٩ هـ ، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان طبة الاولى ٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ هـ .
٤٠. الكناش في فني النحو والصرف ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٠ م .
٤١. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦ هـ) ، تحقيق د. عبد الإله النيهان ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
٤٢. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١ هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ
٤٣. اللحة في شرح الملح ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠ هـ) ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
٤٤. متن قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع ، الطبعة: الأولى .
٤٥. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد غفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: ٧٦٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
٤٦. المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) ، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
٤٧. معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل ، عالم الكتب ، الطبعة: الأولى القاهرة ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
٤٨. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١ هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨
٤٩. معجم المؤلفين ، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: ١٤٠٨ هـ) ، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .
٥٠. معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١ هـ) ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .
٥١. المفصل في صناعة الإعراب ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨ هـ) ، تحقيق د. علي بو ملح ، مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ .
٥٢. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. ، عالم الكتب. - بيروت .

٥٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) ، المحقق: مجموعة محققين وهم: ، الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البناء، ، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد التبيتي، ، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البناء/ د. عبد المجيد قطامش ، ، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش ، ، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش ، ، الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البناء/ د. سليمان بن إبراهيم العايد/ د. السيد تقي، ، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البناء، ، الجزء التاسع/ د. محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٥٤. نتائج الفكر في النحو للسُّهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م .
٥٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤ هـ) ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر .
٥٦. النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة .
٥٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (المتوفى: ١٠٤١ هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر - بيروت - لبنان ص. ب ١٠ ، الطبعة: الجزء: ١ - الطبعة: ٠ ، ١٩٠٠ ، الجزء: ٢ - الطبعة: ١ ، ١٩٩٧ ، الجزء: ٣ - الطبعة: ١ ، ١٩٩٧ ، الجزء: ٤ - الطبعة: ١ ، ١٩٩٧ ، الجزء: ٥ - الطبعة: ١ ، ١٩٩٧ ، الجزء: ٦ ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ ، طبعة جديدة ١٩٩٧ ، الجزء: ٧ - الطبعة: ٠ ، ١٩٠٠ .
٥٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩ هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان
٥٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداي ، المكتبة التوفيقية - مصر .
٦٠. الوافي بالوفيات ،صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤ هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث - بيروت ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

الهوامش

- (١) ينظر: تاريخ الاسلام ، ووفيات المشاهير الاعلام ١٥ / ٥٨١ ، و الاعلام للزركلي ٣١/٧ .
- (٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١٦٥/١ .
- (٣) ينظر: بغية الوعاة ٢٢٥/١ .
- (٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٣٤/١ .
- (٥) الاعلام للزركلي ٣١/٧ .
- (٦) ينظر: شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك مقدمة المحقق باسل عيون السود
- (٧) ينظر: بغية الوعاة ٢٢٥/١ ، والوافي بالوفيات ١٦٥/١ .
- (٨) بغية الوعاة ٢٢٥/١ .
- (٩) ينظر: معجم المؤلفين ٢٣٩/١١ .
- (١٠) ينظر: هدية العارفين ١٣٥/٢ ، و معجم المؤلفين ١١ / ٢٣٩ .
- (١١) بغية الوعاة ٢٢٥/١ .
- (١٢) امرأة الجنان ٤- ١٥٣ .
- (١٣) تاريخ الاسلام ٥٨١/١٥ ، و امرأة الجنان ٤/ ١٥٣ .
- (١٤) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٣٧٣/٧ .
- (١٥) درة الحجال في أسماء الرجال ٣١٣/٢ .
- (١٦) ينظر: نفح الطيب ٢٣٤/٢ .
- (١٧) ينظر : البداية والنهاية ٣١٣/١٣ .
- (١٨) ينظر: خطبة كتاب المؤلف في شرح ابن الناطم على الفية ابن مالك ٣ .
- (١٩) تاريخ الألب العربي لبروكلمان ٢٧٨-٢٧٩ .
- (٢٠) معجم المؤلفين ٢٣٩/١١ .
- (٢١) تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٢٧٩/٥ .
- (٢٢) المصدر نفسه ٢٧٩/٥ ، وينظر شرح ابن الناطم مقدمة المحقق
- (٢٣) ينظر: العين ٥ / ١٢٢ ، وتهذيب اللغة ٩ / ٥٥ .
- (٢٤) ينظر: لسان العرب (مادة اخر) ١٢/٤ .
- (٢٥) معجم اللغة العربية المعاصرة ٧١/١ .
- (٢٦) ينظر: شرح ابن الناطم ٨١ .
- (٢٧) المصدر نفسه ٨٢ .
- (٢٨) علل النحو ٢٦٥ .
- (٢٩) ينظر: الاتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين ٥٦/١ .
- (٣٠) الكتاب لسبويه ١٢٧/٢ .
- (٣١) كشف المشكل في النحو ٦٨ .
- (٣٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٨٢/١ .

- ٣٣ ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٨٢.
- ٣٤ شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٦/١.
- ٣٥ الكناش في فني النحو والصرف ١٤٤/١.
- ٣٦ ينظر: كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة ٥٦.
- ٣٧ شرح الاشموني على الفية ابن مالك ١٩٩/١.
- ٣٨ ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٨٤/١.
- ٣٩ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٨٢ .
- ٤٠ كشف المشكل في النحو ٦٧.
- ٤١ ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ٤٨٢.
- ٤٢ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢٠٦/١
- ٤٣ ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٤/١ .
- ٤٤ ينظر: كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة ٥٦ .
- ٤٥ البيت للكميت في تلخيص الشواهد ١٩٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٩/١، وشرح التصريح ١/ ١٧٣، وليس في ديوانه.
- ٤٦ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٨٢-٨٣.
- ٤٧ شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١.
- ٤٨ توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ٤٨٣/١.
- ٤٩ ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٢٠٧/١.
- ٥٠ ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١١٠٤/٣.
- ٥١ شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة) ١٧٦-١٧٧ .
- ٥٢ البديع في علم العربية ٥٦/١.
- ٥٣ ينظر: كشف المشكل في النحو ٦٧.
- ٥٤ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٨٣ .
- ٥٥ المفصل في صنعة الاعراب ٤٤.
- ٥٦ اللباب في علل البناء والاعراب ١٤٥/١.
- ينظر: متن قطر الندى وبل الصدى ١٠.
- ٥٧ ينظر: شرح ابن الناظم على شرح ابن مالك ٨٤.
- ٥٨ شرح الكافية الشافية ٣٧٠/١ .
- ٥٩ أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢١٢/١.
- ٦٠ ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩٤٦/٢.
- ٦١ البديع في علم النحو ٥٦/١.
- ٦٢ ينظر: المفصل لابن يعيش ٢٣٧/١.
- ٦٣ الكافية في علم النحو ١٦.

- ٦٤ ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢١٩/١-٢٢٠.
- ٦٥ ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ٨٤.
- ٦٦ ينظر: شرح التسهيل ٣٠٢/١.
- ٦٧ تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٩٢/١.
- ٦٨ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢٤٣/١.
- ٦٩ ينظر: شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ١١٦-١١٧.
- ٧٠ المصدر نفسه ١١٧.
- ٧١ اللمع في العربية ٤١-٤٢.
- ٧٢ المرتجل في شرح الجمل ١٦٩-١٧٠.
- ٧٣ توجيه اللمع ١٥١.
- ٧٤ شرح الكافية الشافية ٤٧٣/١.
- ٧٥ ينظر: أوضح المسالك على الفية ابن مالك ٣١٩/١-٣٢٠.
- ٧٦ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٦.
- ٧٧ ينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ١٣٣/١.
- ٧٨ شرح المكودي على الالفية في علمي الصرف والنحو ٢٨.
- ٧٩ ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢٩٣/١.
- ٨٠ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١٣٣/١.
- ٨١ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٦٤.
- ٨٢ شرح الكافية الشافية ٥٨٩/١.
- ٨٣ ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٩٤/٢.
- ٨٤ شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٢٦٢-٢٦٣.
- ٨٥ كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة ١٠٣.
- ٨٦ امالي ابن الحاجب ٥٣٤/٢.
- ٨٧ ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٤٠٤/٢.
- ٨٨ ينظر: شرح التصريح على التوضيح او شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٤١٣/١.
- ٨٩ ينظر: شرح ابن الناظم ١٦٥.
- ٩٠ ينظر: شرح اللمع في النحو ١٣١.
- ٩١ ينظر: نتائج الفكر في النحو ١٣٣.
- ٩٢ ينظر: أوضح المسالك على الفية ابن مالك ١٠٥/٢.
- ٩٣ ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١٠١/٢.
- ٩٤ ينظر: كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة ١٠٣.
- ٩٥ ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٩٥-٩٦.
- ٩٦ الاصول في النحو ٨٦/١.

- ٩٧) اللمع في العربية ٣٧/١.
- ٩٨) ينظر: التبين في مذهب النحويين ٣٠١-٣٠٢-٣٠٣.
- ٩٩) الكناش في فني النحو والصرف ٢٠٤/١.
- ١٠٠) كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة ٦٣.
- ١٠١) شرح شذور الذهب للجوري ٤٩٤/٢.
- ١٠٢) ينظر: الكتاب لسبيويه ٥٩/١.
- ١٠٣) ينظر: الايضاح العضدي ١٠١.
- ١٠٤) ينظر: المقتضب ١٠٠/٣.
- ١٠٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٩٧.
- ١٠٦) الاصول في النحو ٨٩/١-٩٠.
- ١٠٧) شرح الجمل في النحو ١٤٦.
- ١٠٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١.
- ١٠٩) ينظر: شرح المكودي على ألفية في علمي الصرف والنحو ٥٤.
- ١١٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٥.
- ١١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٢.
- ١١٢) أوضح المسالك على الفية ابن مالك ٢٦٦/٢.
- ١١٣) ينظر: شرح الاشموني ١٩/٢.
- ١١٤) ينظر: همع الهوامع في جمع الجوامع: ٣٠٨/٢.
- ١١٥) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٥.
- ١١٦) شرح الكافية الشافية ٧٤٣/٢.
- ١١٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤٦٩/٣.
- ١١٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٥.
- ١١٩) المحة في شعر الملح ٣٨٣/١.
- ١٢٠) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٥٨٩/١.
- ١٢١) جامع الدروس العربية ٩٠/٣.
- ١٢٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٥.
- ١٢٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٢٨٢/٥.
- ١٢٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ألفية ابن مالك) ٤٦٨/٣.
- ١٢٥) ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك ١٩/٢.
- ١٢٦) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٥.
- ١٢٧) الاصول في النحو ٢١٤-٢١٥.
- ١٢٨) اللمع في العربية ٦٣.
- ١٢٩) ينظر: النحو الوافي ٣٧٩-٣٨٠/٢.

- ١٣٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٨.
- ١٣١) ينظر: علل النحو ٣٧٢.
- ١٣٢) اللمع في العربية ٦٢.
- ١٣٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٣٠٩-٣٠٨.
- ١٣٤) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٨.
- ١٣٥) ينظر: كشف المشكل في النحو ١٢٩.
- ١٣٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢.
- ١٣٧) ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ١٣٨.
- ١٣٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٣٩.
- ١٣٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الفية ابن مالك) ٣/٤٦٩.
- ١٤٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٣٠٩.
- ١٤١) ينظر: الكتاب لسبويه ١/٢٠٥.
- ١٤٢) ينظر: المقتضب للمبرد ٣/٣٦.
- ١٤٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٢٥٣.
- ١٤٤) من الشواهد المختلف في قائلها .
- ١٤٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٨٩.
- ١٤٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/٣٤٤.